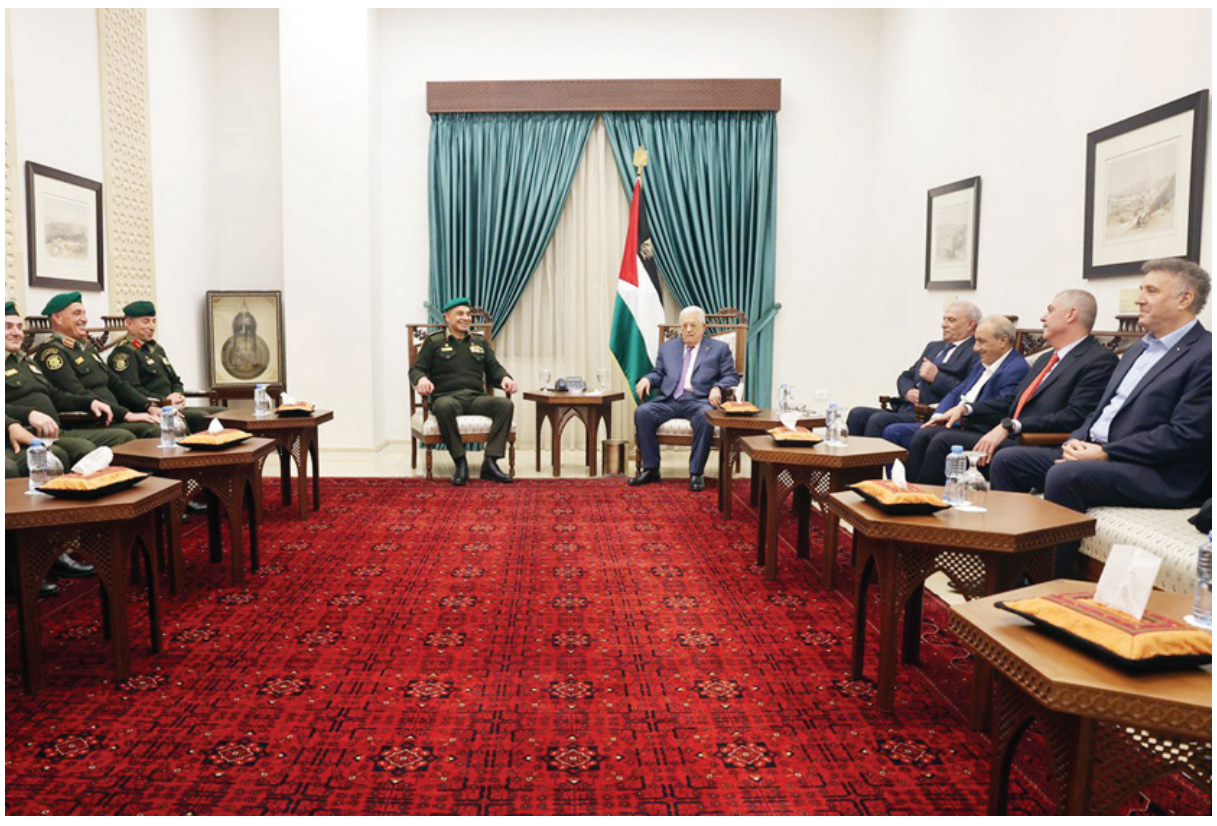

الرئيس يتسلم التقريرين السنويين لجهاز الضابطة الجمركية وهيئة التدريب العسكري

رام الله- وفا- تسلم الرئيس محمود عباس، مساء أمس الأول الثلاثاء، التقرير السنوي لعام 2025 الصادر عن جهاز الضابطة الجمركية، وذلك خلال استقباله اللواء اياد بركات وقيادة الجهاز في مقر الرئاسة بمدينة رام الله.

واستعرض اللواء بركات، أبرز مؤشرات التقرير، وما تضمنه من إنجازات حققتها الضابطة الجمركية في حماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز سيادة القانون. كما تم التطرق إلى الخطط التطويرية، الرامية إلى رفع كفاءة الأداء وتعزيز التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وأشاد الرئيس عباس، بالجهود المبذولة من قبل الضابطة الجمركية، مؤكدا أهمية استمرار العمل بروح المسؤولية الوطنية لحماية الاقتصاد الوطني بما ينعكس ايجابا على دعم صمود أبناء شعبنا.

كما تسلم الرئيس عباس، الثلاثاء، التقرير السنوي لعام 2025 الخاص بهيئة التدريب العسكري، خلال استقباله قيادة الهيئة في مقر الرئاسة.

واطلع الرئيس من رئيس الهيئة اللواء محمود أبو هارون، على البرامج التدريبية التي نفذت خلال العام الماضي، التي هدفت إلى تطوير قدرات منتسبي الأجهزة الأمنية، ورفع مستوى الجاهزية والانضباط وفق أعلى المعايير المهنية.

وثمن الرئيس الجهود التي تبذلها الهيئة في إعداد كوادر مؤهلة قادرة على أداء واجبها الوطني بكفاءة واقتدار، مشددا على أهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية في بناء مؤسسات الدولة.

«الاتصال الحكومي» يستعرض أبرز ما أنجزته الحكومة في القطاع الاقتصادي خلال عام 2025

رام الله- الحياة الجديدة- نشر مركز الاتصال الحكومي تقريرا يستعرض أبرز ما أنجزته الحكومة في القطاع الاقتصادي خلال عام 2025، رغم كل التحديات الكبيرة التي تواجهها ومختلف الظروف الاقتصادية والميدانية ومعيقات الاحتلال المتصاعدة.

ويركز التقرير على الجهود الحكومية المبذولة لحماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز صمود القطاعات الإنتاجية، ودعم بيئة الأعمال وخلق فرص العمل، واضعةً الإصلاح المالي وتحفيز النمو في صدارة أولوياتها، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويدعم مسار التعافي التدريجي.

وأوضح مركز الاتصال الحكومي أن هذا التقرير سيتبعه تقارير متخصصة تتناول ما أنجزته الحكومة خلال العام الماضي في القطاعات الخدمية والتشريعية.

تشريعات ومحفزات لدعم بيئة الأعمال

على صعيد تحفيز الاقتصاد، شهد عام 2025 مصادقة الرئيس على قانون المنافسة وقانون التجارة الإلكترونية، فيما أقر قانون الاستثمار بالقراءة الأخيرة، بما يعزز ثقة المستثمرين بالسوق الفلسطيني.

واعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورفعت كوتا إعفاء التمور الفلسطينية المصدّرة إلى تركيا إلى 7000 طن سنويًا، كما قامت وزارة الاقتصاد الوطني بتوريد 30 ألف طن من منحة القمح الروسي.

وفي دعم مباشر للقدس، موّلت الوزارة 8 مشاريع بقيمة 1.6 مليون دولار، وأطلقت خطة "بروسبير" لدعم 450 منشأة صغيرة ومتوسطة.

وفي إطار حماية السوق، أحالت وزارة الاقتصاد الوطني 145 مخالفًا إلى النيابة العامة، وضبطت أكثر من 1000 طن من المواد منتهية الصلاحية، وتعاملت مع نحو 1000 شكوى، وحررت 1174 إخطارًا وتعهدًا قانونيًا بحق مخالفين.

تمكين الصناعة الوطنية والتحول الرقمي

وأقرت وزارة الصناعة نظام إلزامية المنتج الوطني في العطاءات الحكومية وبدأت تطبيقه دعمًا للصناعات المحلية، وانضمت إلى منصة E-SADAD لتعزيز الأمان الرقمي. كما أطلقت مشاريع استراتيجية، أبرزها قرية الأحذية والجلود في الخليل، ومشروع Green Forward للتحول الأخضر، ووقعت مشاريع صناعية بقيمة تجاوزت 3.5 مليون يورو.

وشهد القطاع تقدمًا في تفعيل فريق مكافحة الإغراق وتعزيز سياسات إحلال المنتج الوطني محل الواردات، إلى جانب خطوات ملموسة في التحول الرقمي لخدمات الترخيص الصناعي، وإعداد آليات لحصر أضرار القطاع الصناعي في قطاع غزة.

دعم الزراعة وتعزيز صمود المزارعين

وواصلت وزارة الزراعة دعمها للقطاع الزراعي، حيث عملت مع شركائها على استصلاح 923 دونمًا، وشق وتأهيل 130 كيلومترًا من الطرق الزراعية، وتوفير 2.5 مليون متر مكعب من مياه الري.

كما دعمت أكثر من 6600 مزارع متضرر، ووثقت أضرارًا تجاوزت 103 ملايين دولار، وأصدرت أكثر من 2000 شهادة صحة نباتية لتعزيز الصادرات الزراعية.

تشغيل وتمكين للعمال

وفي قطاع العمل، تخرج نحو 6000 متدرب ومتدربة من برامج التدريب المهني التي نفذتها وزارة العمل، فيما صرفت الوزارة 19 دفعة نقدية لعمال غزة العالقين في الضفة منذ عام 2023 بقيمة بلغت 42.7 مليون شيقل.

كما نفذت الوزارة برامج تشغيل مؤقت، ومنحت 7000 عامل متعطل شهادة تأمين صحي مجاني، ومولت 631 مشروعًا بقروض حسنة بقيمة 33.7 مليون شيقل ضمن برنامج بادر، منها 24 مشروعًا للنساء.

إصلاحات مالية لتعزيز الاستقرار

باشرت وزارة المالية والتخطيط تنفيذ خطوات إصلاحية، تمثلت في إدخال نظام تسجيل الالتزامات (CCS) حيّز التنفيذ بعد تدريب 41 مركز مسؤولية وتعميمه على الوزارات والدوائر الحكومية، إلى جانب تطوير تدفقات العمل وربطها بمؤشرات الامتثال الشهرية.

كما توسع استخدام بوابة صافي الإقراض، وتمت تسوية ديون 112 هيئة محلية، فيما أنهت الوزارة التسويات المالية مع شركات توزيع الكهرباء الخمس، في خطوة عززت الاستقرار المالي وحماية المال العام.

وفي إطار التحول الرقمي، أطلقت الوزارة 55 خدمة ضريبية عبر منصة «حكومتي»، وأصدرت النسخة الأولى من تطبيق التخمين على الهاتف المحمول، واستكملت تطوير نظام Oracle في هيئة البترول شملت ربط المستودعات والمبيعات، إلى جانب إنشاء لوحات معلومات لمعالجة بيانات الدين العام والإيرادات وإعدادا متطلبات الربط بين الأنظمة المالية الحكومية.

تعافٍ تدريجي في السياحة

وبدأت السياحة الفلسطينية تستعيد عافيتها تدريجيًا خلال عام 2025، حيث سجلت وزارة السياحة والآثار تحسن النشاط السياحي بنسبة تقارب ٪20 مقارنة بعام 2023.

وشهدت مدينة بيت لحم إنشاء 15 فندقًا جديدًا باستثمار بلغ 78 مليون دولار، فيما وصلت نسبة الإشغال الفندقي إلى ٪80 خلال أعياد الميلاد.

كما أطلقت الوزارة منصة ترويج سياحي عالمية، وأدرجت 14 موقعًا فلسطينيًا على القائمة التمهيدية للتراث العالمي، ونفذت أعمال ترميم عاجلة بعد حصر تضرر 226 موقعًا أثريًا، خاصة في قطاع غزة.

الفريق الحكومي يجتمع لمتابعة التزامات دولة فلسطين باتفاقية مناهضة التعذيب

رام الله- وفا- ترأس وزير الداخلية زياد هبّ الريح، امس، اجتماع الفريق الحكومي لمتابعة التزامات دولة فلسطين المتعلقة باتفاقية مناهضة التعذيب، وذلك بمشاركة الفريق المتخصص بمتابعة التزامات وزارة الداخلية في قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون، والذي يضم ممثلين عن مختلف مكونات المؤسسة الأمنية وهيئة قضاء قوى الأمن.

وجرت خلال الاجتماع مناقشة قائمة المسائل المحالة من لجنة اتفاقية مناهضة التعذيب، تمهيداً لاستكمال إعداد التقرير الدوري الثاني لدولة فلسطين، بما يضمن تقديم صورة شاملة تعكس الجهود الوطنية المبذولة في مواءمة التشريعات والسياسات والإجراءات المعتمدة مع المعايير الدولية ذات الصلة.

وأكد الوزير هبّ الريح أهمية إعداد تقرير مهني ومتكامل يعكس التزام دولة فلسطين بتعزيز منظومة حقوق الإنسان في عمل مؤسسات دولة فلسطين المعنية بمنع التعذيب، لا سيما في ظل التحديات السياسية والأمنية الراهنة، مشدداً على أن حماية كرامة الإنسان الفلسطيني ومنع التعذيب بأشكاله كافة يمثلان ركيزتين أساسيتين في عقيدة المؤسسة الأمنية الفلسطينية، وبما ينسجم مع القانون الأساسي الفلسطيني، والتزامات دولة فلسطين بالاتفاقية.

وفي ختام الاجتماع، تم التأكيد على أهمية مواصلة التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات الحكومية والأمنية والمؤسسات الحقوقية، من خلال تكثيف المشاورات الوطنية واللقاءات الدورية، بما يضمن توفير بيئة وطنية داعمة لحقوق الإنسان ومناهضة للتعذيب، وتجسيد التزام دولة فلسطين بتعهداتها الدولية.

«الإسلامي الفلسطيني» يجدد دعمه السنوي لعدد من المؤسسات في القدس

رام الله- جدد البنك الإسلامي الفلسطيني دعمه السنوي لعدد من المؤسسات في القدس وذلك في إطار برنامجه للمسؤولية المجتمعية المستدامة.

وشمل الدعم المقدم من البنك كل من مدارس ورياض الأقصى الإسلامية ودار الطفل العربي وجمعية دار الفتاة اللاجئة و جمعية الرعاية للأطفال ذوي الإعاقة.

وزار مساعد مدير عام البنك الإسلامي الفلسطيني للفروع زايد شقير جمعية الرعاية للأطفال ذوي الإعاقة في بلدة العيزرية برفقة وفدٍ من البنك اطلع على أوضاع الجمعية والخدمات التي تقدمها وبحث مع إدارتها تعزيز التعاون المشترك مستقبلاً.

كما التقى وفد البنك بإدارات مدارس ورياض الأقصى الإسلامية ودار الطفل العربي وجمعية دار الفتاة اللاجئة واطلع على التحديات الصعبة التي تواجهها وبحث معها سبل تعزيز دعمها لضمان استمرارها بتقديم خدماتها.

وقال مدير عام البنك د.عماد السعدي، إن البنك ملتزم بدعم المؤسسات المقدسية في إطار برنامجه للمسؤولية المجتمعية المستدامة وخاصة قطاعات التعليم والصحة والتنمية المجتمعية التي تعتبر من القطاعات الحيوية والأساسية. وأكد السعدي على أهمية ما تقدمه المؤسسات المستفيدة من خدمات تعليمية و صحية ومجتمعية، والدور الهام الذي تقوم به لتوفير خدمات تعليمية واجتماعية مناسبة.

من جانبهم شكر ممثلو المؤسسات المستفيدة البنك الإسلامي الفلسطيني على التزامه بدعم مؤسسات القدس مؤكدين أن هذا الدعم يعكس الدور الفاعل للبنك في مجال المسؤولية المجتمعية.

و يخصص البنك الإسلامي الفلسطيني جزءاً من أرباحه السنوية لصالح برنامجه للمسؤولية المجتمعية المستدامة، ويخصص الجزء الأكبر منها لصالح قطاعات الصحة والتعليم وذلك لما لها من أهمية في تحقيق التنمية المستدامة.